

## [تمهيد]

الحمد لله رب العالمين الذى أوضح لنا إلى توحيده وشرائعه وعبادته السبل، ووقفنا لاتباع نبيه خاتم الرسل، وجعل لشريعته الحنيفية أعلاما هداانا لاقتفائها، وعتره نبوية تولى سبحانه تطهيرها واصطفاءها .

وأشهد أن لا إله إلا هو وحده لا شريك له، كلمة باليقين صُبغت، وشهادة اطمأنت بها القلوب وخشعت، وأشهد أن محمداً عبده الأمين ورسوله المبين، وسفير وحيه الذى جاهد فى الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، وصلى الله عليه وعلى آله الأبرار الصادقين، وعترته أئمة الهدى المقتصددين، منهم والسابقين، صلاة تحلهم بها دار المقامة، وتبوتهم بها أعلى منازل الرضوان والكرامة، وشمل أولهم وآخرهم الحلوم القيمة .

وبعد ؛ فهذا كتاب [الغصون المياسة الياطرة بأدلة أحكام السياسة]، التى يفعلها الأئمة الأعلام وأس الرئاسة، أوجب تأليفها على قصر باع، وقلة اطلاع، ما أورده القائل من قوله ما بال أمير صنعاء الوارد إليها فى سنة ثمان وسبعين وألف سنة (١٠٧٨هـ)، وهو السيد الجليل، الأكرم النبيل، ذو الفخر الأصيل، والمجد الأثيل، محمد ابن أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين إسماعيل ابن أمير المؤمنين، حفظهما الله تعالى، تنزه عن السياسات والتأديبات بالمال إلى قولك : فإن كان الأئمة السابقون والأمراء فعلوها بدليل، فما هو ؟ وإن لم يكن معهم دليل التهم الوخيمة، إلى آخر كلامك، فاصغ سمعك لما يملى عليك - إن شاء الله- تجده شفاء لما عنه سألت، وكفاء لما اقترحت .

وأنا أعلم أنى قد عرضت نفسى للمقال وولجت فى حلبة القيل والقال، ولكن المقصود الله عز وجل والانتفاع، ولقد أجادت الخنساء حيث قالت<sup>(١)</sup> :

(١) الخنساء، هى : بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، وتسمى تماضر، شاعرة شهيرة، وصاحبية جليية، قدمت على رسول الله ﷺ مع قومها من بنى سليم، وأسلمت معهم، وكان النبى ﷺ يعجبه شعره، توفيت فى أول خلافة عثمان بن عفان (٢٤هـ) .  
انظر: الإصابة (١٠٩/٨) أعلام النساء (٣٦٠/١) .

وَمَنْ ظَنَّ مِنْ يُلَاقِي النُّرُوبَ بِأَنْ لَا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا

ونسأل الله أن يحشرنا وإياك فى زمرة من أحببناه، ويورقنا بشفاعة من  
توليناه، إذا دعانا كل أناس لإمامهم، وسار كل فريق تحت لوائهم، إنه سميع  
قريب، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

## مُتَكَلِّمًا

اعلم أن الأولى للمرء أن يختار لنفسه المواطن على أحسن الأعمال وأفضلها، بحيث لا يضيع بذلك ما هو أولى بالتقديم منه، والسعادة كلها في اتباع الشريعة في كل ورد وصدر، وما يأتي وما يلي، ونبذ الهوى فيما يخالفها.

قال تعالى ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هَذَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه : ١٢٣]. أى فلا يضل فى الدنيا عن الصواب، ولا يشقى فى الآخرة بالعقاب، كما اتفق على تفسيره. وقال ابن عباس رحمه الله فى قوله تعالى ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [الزمر : ٥٥] : من الكتاب والسنة .

﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب : ٧١]. فما من طاعة يأتى بها الغالب على وجهها إلا أحدثت فى قلبى نوراً، وكلما كثرت الطاعات تراكمت الأنوار، حتى يصير المطيع إلى درجات العارفين الأبرار. وأئمة الهدى : هم المعنيون بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت : ٦٩]، ومن احتذى حذوهم قنع بهم، وهذا مما يعرفه المطيعون المخلصون.

قال بعض العلماء العاملين :

لَوْلَا الْإِمَامَةُ كَانَ انْحِقُّ مَنْظُوسًا      وَكَمْ يَيْمَ لَنَا دِينٌ وَكَمْ يَقُومُ

وجهادهم فى الله سبحانه على ضروب :

منها : جهاد الكفار والبهجة، ودفع التظالم والعدوان، وإعداد القوة، فيقدمون فى ذلك الدفع بالتى هى أحسن، ويرتبون الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر على أقوم شأن، فإن أخذت مرتبة وإلا انتقلوا إلى ما فوقها.

وعلى الجملة إنما لا تتم مصالح الدارين إلا بهم، ويتأكد ذلك فى مصالح المعاملات والتصرفات .

وفى الحكم<sup>(١)</sup> : إن أقرب الدعوات من الإجابة دعوة السلطان الصالح، وأولى الحسنات بالأجر والثواب أمره ونهيه فى وحى المصالح .

(١) الحكم : كتاب لابن عطاء الله السكندرى .

## ١ - فصل

ولابد أن نبرهن على ذلك ببرهان نير على قود العدل والحكمة .

فنقول : اعلم أن الله جل جلاله خلق الخلق وأحوج بعضهم إلى بعض لتقوم كل طائفة بمصالح غيرها ؛ فيقوم الأكابر بمصالح الأصاغر، والأصاغر بمصالح الأكابر والأغنياء بمصالح الفقراء، والفقراء بمصالح الأغنياء والنظرُ بمصالح النظرَاء، والنساء بمصالح الرجال، والرجال بمصالح النساء، والرقيق بمصالح السادات، والسادات بمصالح الأرقاء .

وهذا القيام ينقسم إلى: جلب مصالح الدارين، أو إحداهما، وإلى دفع مفاسدهما أو إحداهما .

أما احتياج الأصاغر إلى الأكابر فهو أنواع :

أحدها : الاحتياج إلى الإمام الأعظم، ثم إلى الولاة القائمين بإنصاف المظلومين من الظالمين، وحفظ الحقوق على الغائبين وعلى الأطفال والمجانين، ثم الاحتياج إلى الآباء والأمهات القائمين بمصالح البنين والبنات، ثم الاحتياج إلى أولياء النكاح، ثم إلى أهل الأمانات الشرعية .

ولولا نصب الإمام الأعظم لفاتت المصالح الشاملة، وتحققت المفاسد العامة، ولاستولى القوى على الضعيف، والدنيء على الشريف .

وكذلك ولاة الإمام فإنه لا يتم أمره إلا بالاستعانة بهم ؛ للقيام بمصالح المسلمين .

وكذلك الحكام لو لم ينصبوا لفاتت حقوق المسلمين، ولضاعت أموال الغيب والصبيان والمجانين .

وكذلك لو لم يفرض التربية والتعهد على الآباء والأمهات لضاع البنون والبنات .

وكذلك لو لم يفرض الإنكاح على الرجال لاستحيا معظم النساء من مباشرة العقد، ولتضررن بالخجل والاستحياء ولا سيما المستحيات الخفريات<sup>(١)</sup> .

(١) الخفريات، مفرد ما خفرت، وهي : الشديدة الحياء . انظر: القاموس المحيط؛ مادة [خفر] .

وكذلك الأمانات الشرعية لو لم تشرع لضاعت الأموال التي استأمنهم الشرع عليها، ولتضرر مالكوها.

وكذلك اللقط لو لم يشرع التقاطهم؛ لحفظ حياتهم والقيام بجلب مصالحهم ودرء مفاسدهم؛ لهلك اللقيط<sup>(١)</sup>.

وكذلك التقاط الأموال الضائعة لو لم يشرع التقاطها لفاتت على أربابها، ولا كفى فوائد كل ولاية منها.

### وأما احتياج الأكابر إلى الأصاغر فنوعان :

أحدهما : الاحتياج إلى المعاونة والمساعدة على القيام بمصالح الولايات، ولولا تجويزها لفاتت مقاصد الولاية من جلب المصالح ودرء المفاسد .

النوع الثاني : القيام بمصالح العباد الخاصة بهم، وذلك بالنافع: كالاستماع، والخياطة، والكتابة، والحراثة، والتجارة، والنساجة، والنجارة، والبناء، والطب، والمساحة، والقسمة.

وغير ذلك من أنواع ما يحتاج إليه العباد من المنافع: كالوكالة<sup>(٢)</sup> والإعارة<sup>(٣)</sup> والجمالة<sup>(٤)</sup> والسفارة<sup>(٥)</sup>، والجلب<sup>(٦)</sup>، وكراء الجمال والحمير والأبقار.

وغير ذلك مما تمس إليه الحاجات، وتدعو إليه الضرورات، ولو لم يأذن

---

(١) اللقيط : هو في الأدمى، يقال: صبى منبوذ، اعتباراً بمن طرحه، ولقيط وملتقطاً، أيضاً اعتباراً بمن تناوله. واللقطة : في غير الأدمى. انظر: الكليات لأبي البقاء ص ٧٩٩ .

(٢) الوكالة، هي : عبارة عن إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم. وقولهم: الوكالة حفظ، والوكيل حفيظ؛ مجاز بعلاقة السببية. انظر: الكليات (١/٩٤٧) .

(٣) الإعارة : تملك المنافع بغير عوض. انظر: التعريفات ص ٤٧، والكليات (١/٤٨) .

(٤) الجمالة؛ لغة في الجعل، وهو: ما يجعل للعامل على عمله. انظر: التعريفات ص ١٠٤ بداية المجتهد (٣/٤٤٧) .

(٥) السفارة، من سفر، بمعنى : أصلح، ومنه قول علي رضي الله عنه لعثمان بن عفان رضي الله عنه : إن الناس قد استسفروني بينك وبينهم، أي جعلوني سفيراً بين القوم إذا سعت بينهم في الإصلاح. انظر: لسان العرب ، مادة (سفر)

(٦) الجلب: سوق الشيء من موضع إلى آخر، بمعنى : النقل. انظر: لسان العرب، مادة (جلب) .

الشرع في هذا بعوض أو بغير عوض لأدى إلى هلاك العالم ؛ إذ لا يتم نظامه إلا بما ذكرته، ولذلك قال الله تعالى ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف : ٣٢]، أى : ليسخر الأغنياء الفقراء فيما يحتاجون إليه من المنافع المذكورة وغيرها.

فإنه لو لم يبيح ذلك احتياج كل واحد إلى أن يكون حراثا، زراعا، خطاطا، ساقيا، بازرا، حاصدا، دائسا، منقيا، طحانا، عجانا، خبازا، طباحا، ولاحتياج إلى أن يحصل ذلك كله.

وكذلك كل ما يتوقف عليه من جلب الحديد، والأخشاب، واستصناعهما، وكذلك اللباس يفتقر إلى قطنه وكتانه إلى ما يفتقر إليه الزراع، ثم إلى غزله ونسجه.

وكذلك المساكن لو لم تجز إجازتها لكان أكثر الناس مطروحين على الطرقات، متعرضين للآفات وطهور العورات، ولاكتشاف أزواجهم وأبنائهم وأمهاتهم وأخواتهم .

وكذلك كل حرفة من الحرف، وصناعة من الصنائع، لو لم تجز الإجازة فيها لتعطل صنع مصالحها المبنية عليها ؛ لندرة التبرع بها ولا سيما الدلال، والحلاق، والحشاش<sup>(١)</sup>، والقمام، ومخرج البوالع<sup>(٢)</sup>، والحجام، لولا اضطرت الفقراء إلى هذه الحرف لما باثروها ولما أكبوا عليها، ولكن الله سبحانه وتعالى أحوجهم إلى ذلك، فلا يسوه لاضطرارهم إليه .

ومن حكمته تعالى أن وفر دواعي كل قوم على القيام بنوع من هذه المصالح، فزين لكل أمة عملهم وحببه إليهم ؛ ليصيروا بذلك إلى ما قضى لهم وعليهم .

ولو نظر الناظرون في جل هذه المصالح ودقيقها لعجزوا عن شكرها، بل لو عدوها لما أحصوا عدوها، ولا يعرف قدر شيء منها إلا عند عدمه وفقده فنسأل الله - عز وجل - أن لا يخيننا من فضله وكرمه .

(١) الحشاش، مفرد، جمعه؛ حشاشون، وحشاشة؛ والمعنى: جامع، أو بائع الحشيش، والحشيش:

يابس الكلى، طعام الخيل، وغيرها من الدواب. انظر: لسان العرب، مادة [حش].

(٢) البوالع، مفردا البالوعة: بئر تحفر في وسط الدار، ويضيق رأسها، ويجرى فيها المطر،

ومخلفات الإنسان. انظر: لسان العرب، مادة (بلع) .

## ٢ - فصل

إذا عرفت ذلك؛ فاعلم أن علماء المعقول والمنقول في أحكام السياسات<sup>(١)</sup>، قالوا : التظالم واقع بين الناس تطبعاً ولا يتم دفعه إلا برئيس، ودفعه من غير رئيس، يؤدي إلى كثرته، ودفع التظالم واجب عقلاً؛ فوجب على المسلمين إمامة رئيس لذلك<sup>(٢)</sup>.

وإنما كان التظالم واقعاً لا شك فيه؛ لأن أكثر الناس ليسوا بمؤمنين، ولا للهدى متبعين، ولن يرضيك النذل<sup>(٣)</sup> إلا حين تسخطه، فلا يتم دفعه إلا برئيس له سلوة وصوله<sup>(٤)</sup> ومجيباً للشرعية.

ولا بد له من طائفة يستقل بهم في إمضاء الأحكام، وشرعية المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ((لا تقدر أمة لا يقضى فيها بالحق، ويأخذ الضعيف حقه من القوى غير متعص))<sup>(٥)</sup>؟ رواه الطبراني وغيره، ونحوه كثير.

(١) السياسات، مفرداً سياسة؛ لها تعريفات، منها : استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى في العاجل، والأجل. وهو : فن الحكم وإدارة أعمال الدولة. وهو : تدبير المعاش مع العنود على سنن العدل والاستقامة. انظر : في النظام السياسي للدولة الإسلامية، د: سليم العوا. والفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، د: حورية مجاهد .

(٢) انظر في ذلك : السياسة الشرعية، لابن تيمية، ومقدمة في السياسة الشرعية، لطوغان، بتحقيقنا.

(٣) النذل من الناس : الذي تزدريه في خلقته وعقله، وفي المحكم : الخسيس المحتقر في جميع أحواله. انظر : لسان العرب، مادة [نذل] .

(٤) الصلوة : السطوة بشدة، انظر : لسان العرب، مادة (صول) .

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه وقد انفرد به : كتاب الصدقات، باب لصاحب الحق سلطان

(٢٤٢٦) برواية أبي سعيد الخهري مرفوعاً (٣/١٥٠-١٥١) . أخرجه أبو يعلى في

مسنده برواية أبي سعيد الخدري في مسنده برواية أبي سعيد الخدري في مسنده [١١٧-

(١٠٩١)] (٢/٣٤٤) . أخرجه أبو نعيم في الحلية برواية معاوية بن أبي سفيان وعبد الله

ابن عمرو معاً (٦/١٢٨) . أخرجه الطبراني في مسند الشاميين عن معاوية بن أبي سفيان

وعبد الله بن عمرو في مسند سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد (٣٣٢) (١/١٨٢-

١٨٣) . كما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج١٩) برقم (٩٠٣) ، (٩٠٨) . أخرجه

ابن عساكر في تاريخه برواية عبد الله بن أبي سفيان (٧٢/٢٩) . أخرجه البيهقي في

السنن الكبرى : كتاب آداب القاضي، باب ما يستدل به على أن القضاء وسائر أعمال الولاة

.. إلخ برواية أبي سفيان بن الحارث (٢٠٢٠١) وبرواية عبد الله بن أبي سفيان (٢٠٢٠٢)

وبرواية بزينة (٢٠٢٠٣) وبرواية عطاء بن السائب (٢٠٢٠٤) [١٠/١٦٠-١٦١] .

وقد دخل النبي ﷺ في حلف الفضول<sup>(١)</sup>، وقال : «لقد دعيت إلى حلف في الجاهلية لو دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبتة، ولم يزد الإسلام إلا قوة»<sup>(٢)</sup>، وحاصله أن لا يفادوا ظالماً على ظلمه .

---

(١) حلف الفضول: كان في الجاهلية بعد حرب الفجار، حيث اجتمعت قبائل قريش في ذي القعدة في دار عبد الله بن جدعان وتحالفوا بالله ليكونن يداً واحدة مع المظلوم على الظالم حتى يؤدي إليه حقه، وقد شهد النبي ﷺ هذا الحلف وعمره عشرون سنة، وأتسى عليه حين نكر في الإسلام. انظر: البداية والنهاية (١٩١/٢) .

(٢) أخرج نحوه ابن هشام في السيرة النبوية برواية طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري (١٤٥/١) . كما أخرجه البيهقي في سننه الكبرى بالرواية السابقة: كتاب قسم الفء والغنيمة، باب إعطاء الفء على الديوان (١٣٠٨٠) (٥٩٦/٦-٥٩٧) .

### ٣ - فصل

وقال في [أطواق الحمامة شرح البشامة الكبرى] حاكياً عن علماء المعقول والمنقول أيضاً :

والرابع من العلوم : علم السياسة، وهي خمسة أنواع :

أولها : السياسة النبوية، والسياسة الملوكية، والسياسة العامية، والسياسة الخاصة، والسياسة الذاتية .

فأما السياسة النبوية : فالله يختص بها من شاء، فلا معقب لحكمه، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون<sup>(١)</sup>.

والسياسة الملوكية، هي : حفظ الشريعة على الأمة، وإحياء السنة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(٢)</sup>.

والسياسة العامية، هي : الرئاسات على الجماعات كرئاسات الأمراء على البلدان، وقادة الجيوش، وترتيب أحوالهم على ما يجب ويُنْتَقَى من زم الأمور<sup>(٣)</sup> وإتقان التدبير<sup>(٤)</sup>.

والسياسة الخاصة : معرفة كل إنسان نفسه، وتدبيره أمر غلمانه وأولاده وما

---

(١) خصص السياسة النبوية بثلاثة أسس؛ أولها: الاصطفاء، وهي من قوله ﴿الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس﴾ [الحج:٧٥] ثانياً: أنها من عند الله فلا معقب، من قوله تعالى ﴿والله يحكم لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب﴾ [الرعد:١٧] ثالثاً: أنه تعالى لا يُسأل وهو سبحانه يسأل إشارة إلى قوله تعالى ﴿لا يسأل عما يفعل وهم يسألون﴾ [سبا:٢٥] .

(٢) وخص أيضاً السياسة الملوكية بثلاثة أمور؛ أولها: حفظ الشريعة، وإحياء السنن، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر .

(٣) زم الأمور: إحكام تدبيرها. انظر: القاموس المحيط، مادة [زم] .

(٤) التدبير: إجراء الأمور على علم العواقب، وهي لله تعالى حقيقة، والعبد مجازاً. انظر: التعريفات ص ٢٧. وينظر في ذلك كتاب سر العالمين، للقرظي، بتحقيقنا.

يليه من أتباعهم، وقضاء حقوق الإخوان<sup>(١)</sup> .

والسياسة الذاتية : أن يتفقد الإنسان أفعاله وأقوابله وأخلاقه وشهوته فيزورها  
بزمam عقله وعصبه فيردعها، وما شاكل ذلك<sup>(٢)</sup> .

الخامس من العلوم : الإلهيات؛ علم المعاد، وكيف انبعاث الأرواح، وقيام  
الأجساد، وحشرها للحساب يوم الدين، ومعرفة حقيقة جزاء المحسنين وعقاب  
المسيئين.

قال : ولولا الإطالة والخروج عما شرعنا فيه لاستقصينا فى هذه الأنواع  
الحكمية أقوال القائلين، انتهى ما أردنا فعله من كلامه .

---

(١) وهذا المعنى من قوله صلى الله عليه وسلم: ((كلكم راع وكلكم مسئول فالأمير راع على  
الناس وهو مسئول، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسئول...)) الحديث، أخرجه  
البخارى: كتاب النكاح (٥١٨٨) وأيضا قوله صلى الله عليه وسلم: ((إن لربك عليك حقا  
ولنفسك عليك حقا، ولأهلك عليك حقا، فأعط كل ذى حق حقه)) الحديث، أخرجه البخارى:  
كتاب الأدب (٦١٣٩) .

(٢) وهو إشارة إلى محاسبة ومراقبتها، ومنها قول الفاروق رضي الله عنه : ((حاسبوا أنفسكم قبل أن  
تحاسبوا...)) . أخرجه ابن أبي الدنيا فى المحاسبة .

## ٤ - فصل

وقالوا رحمهم الله : والشرائع إنما شرعت لكونها مصالح للعباد .  
وأما الواجبات : فلكونها أطافياً<sup>(١)</sup> .  
والمندوبات : لكونها مسهلات للواجبات<sup>(٢)</sup> .  
وأما المحرمات<sup>(٣)</sup> : فلكونها مفساد، ولا شك أن دفع المفساد كالمصلحة .  
وأما المكروهات<sup>(٤)</sup> : فلكونها مسهلة لتجنب المحرمات .  
وقالوا فى التراخيح : إن دفع المفساد أهم من جلب المنافع<sup>(٥)</sup> .  
وقول أهل الشكر<sup>(٦)</sup> : قريب من ذلك، وقد نبه عليه (التجرى)<sup>(٧)</sup> فى كتاب  
(المناسبات) .

---

(١) الواجب : هو الذى يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً . انظر: المستصفى (٦٥/١) .  
(٢) المندوب: هو ما يحمد فاعله ولا يذم تاركه . انظر: المحصول (٢٠/١) .  
(٣) الحرام: ما يذم شرعاً فاعله . انظر: الابهاج (٥٩/١) .  
(٤) المكروه: ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله: الابهاج (٦٠/١) . قلت: وقد عرف المؤلف الأحكام الخمسة بالرسم، وليس بالحدود .  
(٥) قاعدة [درء المفساد أولى من جلب المصالح] فإذا تعارض مفسدة ومصلة قدم المفسدة غالباً؛ لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: ((إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه)) الحديث، ومن ثم سمح فى ترك بعض الواجبات بأدنى مشقة كالقيام فى الصلاة، ولم يسامح فى الإقدام على المنهيات، وخصوصاً الكبائر . انظر: الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٧٨ .

(٦) أهل الشكر: هم المعتزلة، الذين قالوا: شكر المنعم واجب بالعقل والشرع جاء مؤكداً لما أدركه العقل .

(٧) التجرى، هو : عبد الله بن محمد بن أبى القاسم، الزيدى، المعروف بالتجرى، فقيه، أصولى، من صنفاته: المعيار فى المناسبات بين القواعد الفقهية، توفى سنة (٨٧٧هـ) انظر: البدر الطالع (٣٩٧/١) معجم المؤلفين (٢٩٠/٢) .

## ٥ - فصل

### وفى الكلمات الجامعات :

عن أمير المؤمنين على عليه السلام:

فإن قيل : ولم وردت الشرائع على تلك الكيفيات المخصوصة ؟

قلت : لا يلزمنا معرفة ذلك، وإن كنا نعلم أنه لا بد من مصلحة فيها على عملها؛ لأنه جلّ وعلا، حكيم، وأفعاله كلها حكمة، وجهلنا بها لا يبطل كونها حكمة.

وقد روى عن على -كرم الله وجهه في الجنة- أنه قال : فرض الله الإيمان تطهيراً من الشرك.

والصلاة تنزيهاً من الكبر.

والزكاة سبباً للرزق.

والصيام مثلاً للإخلاص.

والحج تقوية للدين.

والجهاد عزاً للإسلام.

والأمر بالمعروف مصلحة للعامة.

والنهي عن المنكر ردعاً للسفهاء.

وصلة الرحم مَنَمَةٌ للعدد.

والقصاص حقناً للدماء.

وإقامة الحدود إعظاماً للمحارم.

وترك الخمر محصناً للعقول.

ومجانبة السرقة إيجاباً للعفة.

وترك الزنا تحصيناً للنسب.

وترك اللواط تكبيراً للنسل.

والشهادات استظهاراً على المجاهدات.

وترك الكذب تشريعاً للسان.

والسلام أماناً من المخاوف.

والإمامة إعظاماً للأمة.

والطاعة تعظيماً للإمامة، انتهى .

## ٦ - فصل

وبعد هذا التقرير والتحريير؛ فاعلم أنه لا تقوم أركان الدين وغيرها من خصال الإيمان إلا بما وزع الله من أمر السلطان.

فى الحديث : ((إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن))<sup>(١)</sup>.

ولا سلطان إلا بطائفة على الحق ظاهرين لا يشغلها المكاسب، ولا تعتذر عن تنفيذ أمر السلطان بشيء من المكاسب، سواء قاتلوا على ذلك أو على بعض منه، أم اندفع ذلك بسبب وجودهم وعظم هيبتهم، والهيبة والإرجاف من أعظم ما ينصر الله به الدين.

ولهذه الجملة أدلة كثيرة من الكتاب والسنة، والإجماع، والقياس، والاجتهاد، وتعيينها يخرجها عن المقصود، وسيأتى شطر منها إن شاء الله تعالى.

ولأجلها قال فى (سراج الملوك)<sup>(٢)</sup> : اتفق حكماء العرب والعجم على هذه الكلمات.

(١) ذكره المبرد فى كتابه "الكامل" موقوفاً على عثمان بن عفان رضي الله عنه بلفظه، ولم يعزه (٣٥٠/١). ذكر المتنقى الهندى نحوه فى كنز العمال برواية عمر بلفظ قال فيه: والله ما يزع الله بسلطان أعظم مما يزع بالقرآن، وعزاه إلى الخطيب البغدادى (١٤٢٨٤) (٧٥١/٥). وانظر قول عبد الله بن سلام فى تاريخ مدينة دمشق فى ترجمة عثمان بن عفان فى أخبار التأمير عليه لقتله حيث قال: هلكت أمة قط [حتى] يرفعوا القرآن على السلطان. وانظر أيضاً قول سليمان بن المغيرة حين سأل حميد بن هلال : كيف ترفعون القرآن على السلطان؟ قال: ألم تر إلى أصحاب الأهواء كيف يتأولون القرآن على السلطان؟! فانظر ذلك [٣٥٣: ٣٥١/٣٩] فى التاريخ .

(٢) سراج الملوك : كتاب لمحمد بن الوليد بن خلف، الفهرى، المالكى، المعروف بالطرطوش، ويعرف بابن رندقة، وهو : فقيه أصولى محدث، توفى سنة (٥٢٠هـ) وكتابه (سراج الملوك) أهده لأبى عبد الله محمد الأموى وقد قسمه إلى أربعة وستين باباً، يبدأها بتناول مقامات العلماء، والصالحين عند الأمراء السلاطين، ثم يتناول ضرورة وجود حاكم، ويحدد منافعه، ومضارة، والصفات التى يجب أن تضبط علاقة الحاكم بالرعية، والأسس التى حددها الشرع لتنظيم الدولة، وغير ذلك من المسائل التى تتعلق بسياسة الحكم وإرساء العدل، وتنظيم حركة العمل داخل الإدارة السياسة. انظر: مصادر التراث السياسى الإسلامى ص ١٤٧ ومعجم المؤلفين (٩٦/١٢) .

فقالوا : الملك بناء والجند أساييه، فإذا قوى الأساس دام البناء، وإن ضعف الأساس انهار البناء، فلا سلطان إلا بجند، ولا جند إلا بمال، ولا مال إلا بجباية، ولا جباية إلا بعمارة، ولا عمارة إلا بعدل، انتهى<sup>(١)</sup> .

قال المصنف : وهذا ضرورى، والاتفاق لا بد له من مستند.

فإن قلت : قولك فى التسمية [اليانعة بأدلة أحكام السياسة] لا تخلو من تسامح ؛ لأنها إن كانت الأحكام مستندة إلى الدليل فلا سياسة، وإن كانت مستندة إلى السياسة فلا دليل.

قلت : لا تسامح ؛ لأن الاجتهاد<sup>(٢)</sup> يشمل الأعم و[هو] : بذل الوسع فى معرفة الأحكام بالنص الخفى، والأخص هو : ما يعرف به الحكم من غير رجوع إلى نص أو أصل معين، كقيم المتلفات .

والرأى الذى يعم القياس والاعتقاد : فمراده الأدلة التى يجتهد فيها، وهى مأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاجتهاد؛ فالثلاثة قائمة بأنفسها نحو آية السفينة والقسامة<sup>(٣)</sup>.

والإجماع<sup>(٤)</sup> : لا بد له من مستند وإن لم ينقل.

والرابع والخامس : يرجعان إليهما، ودليلهما دليلها.

وزاد بعضهم : الاستدلال<sup>(٥)</sup>، وهو ثلاثة أنواع :

(١) انظر : سراج الملوك ص ١٢٤ .

(٢) الاجتهاد، هو: بذل المجهود واستفراغ الوسع فى فعل من الأفعال، ولا يستعمل إلا فيما كلفه ومشقة، لكن صار اللفظ فى عرف العلماء، مخصوصاً ببذل المجتهد وسعيه فى طلب العلم بأحكام الشريعة. انظر: المسألة صفى، للغزالي (٣٤٢/١).

(٣) آية السفينة، قوله تعالى ﴿... حتى إذا ركبا فى السفينة خرقها قال أخرجتها لتفرق أهلها لقد جئت شيئاً إمرأ﴾ [الكهف: ٧١] . وآية القسامة، قوله تعالى ﴿وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين...﴾ [النساء: ٨] .

(٤) الإجماع: يطلق على اتفاق المجتهدين من أمة سيدنا محمد ﷺ بعد زمانه فى عصر على حكم شرعى. انظر: الكليات (٤٢/١) .

(٥) الاستدلال فى اللغة طلب الدليل، ويطلق فى العرف على إقامة الدليل مطلقاً من نص أو إجماع أو غيرهما، وعلى نوع خاص من الدليل. وقيل: هو فى عرف أهل العلم تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو بالعكس. انظر: الكليات (١١٤/١) .

تلازم بين الحكمين من دون تعيين العلة<sup>(١)</sup>.

والاستصحاب وهو<sup>(٢)</sup> : ثبوت الحكم فى وقت لثبوته فى آخر قبله ؛ لفقدان ما يصلح للتعيين.

والثالث : شرع من قبلنا ومنه ﴿نَفَقْدُ صَوَاعِ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٢].

و﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا﴾ [يوسف : ٢٧] الآيتان ونحو ذلك.

وزاد بعضهم : الاستحسان<sup>(٣)</sup>، وهو عبارة عن دليل يقابل القياس الجلى.

ورجوعها إلى الأدلة سلمنا ؛ فأحكام السياسة يحصل عندهما الظن وما كان يحصل الظن عنده فهو أمانة، وقد يسمى دليلاً، وتوسعاً من غير تكبير بينهم. على أنك ستقف من أدلة أحكام السياسة ما هو دليل برأسه، والله أعلم .

فإن قلت : إذا كان الأمر كذلك فلا سياسة، وإلا عاد التقسيم.

قلت : إنما سميت كذلك ؛ لأن إجراء أحكامها موكل إلى نظر ذى الولاية : فيجب طاعته مهما اقتربت بطاعة الله سبحانه، وظهرت المصلحة التى لا يعاصها مفسدة أعظم منها حال إصدارها.

وستقف على ما لا يختلجك فيه شك ولا ريب إن شاء الله تعالى من أدلة ذلك.

فإن قلت : إذا أجزاها كذلك ويخلف المراد الذى حصله الظن المذكور.

قلت : لا وصم عليه فى ذلك حيث أجزاها كذلك، كما ذكروه فى قوله تعالى ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠] الآية، ﴿أَقْبَلْتَنَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤] الآية، أى: باعتبار الظاهر ومبلغ الجهد فيهما، والله أعلم .

(١) العلة : فى الشرع، مناط الحكم، أى ما أضاف الشرع الحكم إليه وناطه به ونصبه علامة عليه. انظر: المستصفى (٢٨١/١) .

(٢) الاستصحاب: عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه، لاعتداده المغير . وهو الحكم الذى يثبت فى الزمان الثانى بناء على الزمان الأول. انظر التعريفات للجرجاني [٣٤/١].

(٣) الاستحسان : فى اللغة، هو عد الشيء واعتقاده حسناً، فى الاصطلاح: هو ترك القياس كان أو إجماعاً أو قياساً خفياً إذا وقع فى مقابلة قياس جلى، سبق إليه الفهم حتى يطلق على دليل إذا لم يقصد فيه تلك المقابلة، وإذا كان الدليل ظاهراً خفياً وأثره ضعيفاً يسمى قياساً، وإذا كان باطنياً خفياً، وأثره قوياً يسمى استحساناً، والترجيح بالأثر لا بالخفاء والظهور. انظر : الكليات (١٠٧/١) .

ومنه : همه صلى الله عليه وآله وسلم بالصلح بثلاث ثمار المدينة، وأخذ الفداء .  
ولو استقبلت الخبر، وتخييره في قتل النضر بن الحارث، حتى قال : ((لو  
سمعت الآيتين قبل قتله ما قتلته))<sup>(١)</sup>.

فإن قلت : قد يطلق الظن على اليقين في كثير من القرآن، فكيف ؟

قلت : أجل، قال أمير المؤمنين عليه صلوات رب العالمين في جواب مسائل الشاك  
في القرآن العظيم : كل ظن ذكر في الآيات التي في أحكام الآخرة فهو يقين نحو  
﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة:٤٦] . ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاعِعُوهَا﴾ [الكهف:٥٣] ،  
فالمراد به اليقين .

وكل ظن في أحكام الدنيا يحتمل ترجيح أحد الطرفين، وقد بينته لك<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت : العقل دليل، فكيف خروجه؟

قلت : هو غير مراد هنا للقرينة الصارفة عنه، وهي سوق الكلام في الشرعيات من  
الأحكام التي لا تعرف بالضرورة، بل يدخلها بعض ليس في بادئ الرأي كالقسامة<sup>(٣)</sup>.

(١) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٣/١/٣) بالمعنى عن ابن هشام عندما رثت قتيلة بنت  
الحارث أخيها النضر بن الحارث، قال: قال ابن هشام : ويقال والله أعلم: إن رسول  
الله ﷺ لما بلغه هذا الشعر قال: ((لو بلغني هذا قبل قتله لمننت عليه)).

(٢) تنظير. هو: هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض، ويستعمل في اليقين والشك. وقيل:  
الظن: أحد طرفي الشك بصفة الرّحان . واليقين، في اللغة: العلم الذي لا شك معه. وفي  
الاصطلاح : اعتقاد الشيء بأنه لذا مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا كذا، مطابقاً للواقع غير  
ممكن الزوال. وقال الزركشي: الفرق بينهما (الشك واليقين) ضابطان في القرآن، أحدهما:  
أنه حيث وجد الظن محموداً مثاباً عليه فهو اليقين، وحيث وجد مذموماً متوعداً عليه  
بالعذاب فهو الشك. والثاني: أن كل ظن يتصل بأن المخفة فهو الشك، نحو ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ  
أَن لَّن يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ﴾ وكل ظن يتصل بأن المشددة، فهو يقين، قوله تعالى ﴿إِن ظَنَنْتُمْ  
أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِي﴾ والمعنى في ذلك أن المشددة للتأكيد، فدخلت في اليقين والمخفة  
بخلافها، فدخلت في الشك. انظر الكليات (١/٥٨٨) التعريفات للجرجاني ص١٧٨، ٣٣٢.

(٣) القسامة : أيمان تقسم على المتهمين في الدم، والقسامة في حقيقتهما أن يقسم من أولياء الدم  
خمسون نفرًا على استحقاقهم دم صاحبهم إذا وجدوه قتيلاً ولم يعرف قاتله، فإن لم يكونوا  
خمسين أقسم الموجودون ولا عبد، أو يقسم بها المتهمون على نفي القتل عنهم فإن حلف  
المدعون استحقوا الدية، وإن حلف المتهمون لم تلزمهم الدية . انظر: المصباح المنير في  
غريب الشرح الكبير، مادة [قسم]

والمصراة<sup>(١)</sup>، ولأنه إنما يرجع إليه المجتهد حيث لا يجد للحادثة في الشرع حكماً، فلا يرد السؤال بدخوله صريحاً لا بالتواطؤ ولا بالاشتراك.

وقلنا: صرفاً لا في الجملة، والله أعلم .

فإن قلت : العرف طريق شرعي فهلا دخل ؟

قلت : العرف<sup>(٢)</sup> عند العلماء على وجوه :

فبعضهم : يقدمه على الشرع كما ذكره بعض الحنفية و (صاحب اللمع).

وبعضهم : يجعله طريقاً من طرق الشرع كما ذكره صاحب (الزهور) وغيره.

وبعضهم : يجعله كالحكم فلا ينتقضه إلا ما ينتقض به الحكم، كما أشارت إليه الشافعية.

وبعضهم : يجعله مبيناً لمطلقات الشرع كما ذكره الإمام المهدي عليه السلام في

(البحر)<sup>(٣)</sup>، وبعض الشافعية .

فإن قلت : حيث جعل طريقاً من طرق الشرع، فما دليله ؟

قلت : قوله صلى الله عليه وسلم: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»<sup>(٤)</sup>.

(١) المصراة: هي الناقة، أو البقرة، أو الشاة، يصرى اللين في ضرعها، أي يجمع ويعبس، وفي الحديث : «من اشترى مصراة فهو بخير النظرين، إن شاء ردها، ورد معها صاعاً من تمر»، وقد قال أبو حنيفة وأصحابه، ليست التصرية عيناً للاتفاق على أن الإنسان إذا اشترى شاة، فخرج لينها قليلاً، أن ذلك ليس يعيب. انظر بداية المجتهد (٣/٣٢٨) والحديث أخرجه البخارى (٢١٥٠) .

(٢) العرف: ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطباع بالقبول، وهو حجة، لكنه أسرع إلى الفهم. انظر: التعريفات ص ١٩٣ .

(٣) صاحب البحر، هو : أحمد بن يحيى بن المرتضى بن المفضل، ينتهى نسبه بعلى بن أبى طالب، اليمنى، الزيدى، عالم مشارك في كثير من العلوم، بويح له بالإمامة سنة (٥٧٩٣هـ) من مصنفاته: نكت الفرائد في معرفة الملك الواحد . البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار. انظر: البدر الطالع (١/١٢٢) معجم المؤلفين (١/٣٢٥).

(٤) ذكره العجلونى في كتاب "كشف الخفا..." (٢٢١٤) (٢/٢٤٥)، وقال: رواه أحمد في كتاب "السنة"، وليس في مسنده كما وهم عن ابن مسعود بلفظ: إن الله نظر في قلوب العباد، فاختر محمدًا ﷺ فبعثه برسالته ثم نظر في قلوب العباد فاختر له أصحاباً فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح وهو موقوف حسن، وأخرجه البزار والطيالسى

وأكثر المحدثين يجعلونه موقوفاً على ابن مسعود كما ذكره ابن مهران فى تخريج (البحر) .

تنبيه : قد تبين أن الاستحسان دليل يقابل قياساً ظنياً، سواء كان فى نفسه قياساً أو خبراً أو إجماعاً أو ضرورة أو قياساً خفياً، وتقديم الثلاثة على القياس الجلى الظاهر، وإنما الإشكال فى تقديم الخفى.

والمراد به : خفى باعتبار أصله، قوى باعتبار تأثيره، والجلى بالعكس، إذ لو كان الجلى قوى التأثير أو مساوياً لم يقدم عليه اتخفى، فافهم .

ذكره القاضى محمد بن عطف الله -رحمه الله- فى شرحه على (المعيار) وذكره سعد الدين فى حاشيته<sup>(١)</sup> ودليله: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَاأَخْدُوا بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ٤٥]، وما رآه المسلمون .... الخبر .

وبتمام هذه الجملة تمت المقدمة، ولنعود إلى الأهم من الجواب والافتقار لأدلة هذا المرام، وأقوال العلماء الأعلام عليهم السلام ورحمة الله ذى الجلال والإكرام .  
فنعول : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد الأمين وآله الأكرمين .

الجواب والله الموفق، يتحصل إن شاء الله فى مجموع أغصان، أو واحد منها، والأخريات على جهة الإيضاح والبيان، والله المستعان .

---

=والطبرانى وأبو نعيم والبيهقى فى "الاعتقاد" عن ابن مسعود أيضاً. وفى شرح الهداية للعيني روى أحمد بسنده عن ابن مسعود، قال: إن الله نظر فى قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً - وفى رواية قبيحاً فهو عند الله سىء. وقال الحافظ ابن عبد الهادى روى مرفوعاً عن أنس بإسناد ساقط، والأصح وقفه على ابن مسعود، انتهى.

(١) سعد الدين، هو : مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى عالم فى النحو، والتصريف والمعانى والبيان والفقهاء، والمنطق، وغير ذلك من العلوم. توفى سنة (٧٩١هـ) انظر: البدر الطالع (٢٠٣/٢) معجم المؤلفين (٨٤٩/٣) .